المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

11/07/2012

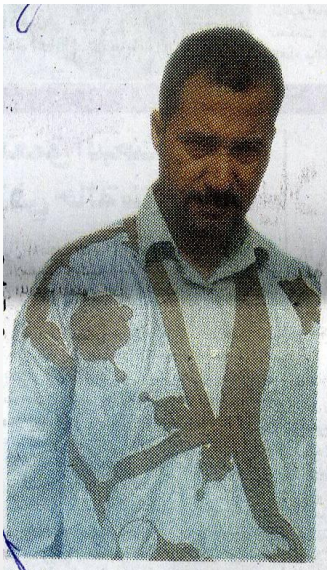

مصطفى سلمة

بعد أن أجرى عملية جراحية ناجحة تحت إشرافه

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يطالب بفتح تحقيق في التعذيب الذي تعرض له المهيلي

مكتب آسفي: م . د

أفاد مصدر مقرب من أسرة ياسين مهيلي الذي خرج معطوبا لا يقوى على الكلام و الحركة من سجن آسفي على خلفية ملف أحداث فاتح غشت بالمدينة صيف السنة الماضية ، بأن هذا الأخير أجريت له عملية جراحية تحت إشراف المجلس الوطني لحقوق الإنسان كللت بالنجاح ، حيث يرقد حاليا بإحدى المصحات الخاصة في الرباط . على صعيد ثان و علاقة بملف الإعاقة الذي أصيب بها هذا الشاب ، أكدت مصادر الجريدة ، أن التقرير الطبي الشرعي أفاد بوجود علاقة مباشرة بين سوء المعاملة و الضرب و العنف الذي تعرض له المهيلي و بين الحالة الصحية المتردية التي استلزمت تدخلا جراحيا دقيقا ..

و تابعت نفس المصادر ، أنه على إثر هذا المعطى الجديد راسل المجلس الوطني لحقوق الإنسان وزير العدل و الحريات من أجل فتح تحقيق رسمي في قضية ياسين المهيلي و ما وقع له في كوميسارية آسفي .

فعاليات حقوقية و حزبية تقف على تماس مع تطورات هذا الملف ، عبرت عن ارتياحها لهذه المبادرة و ضرورة كشف ما وقع بالضبط لدى اعتقال شباب و ناشطي حركة 20 فبراير و معطلي آسفي .. منددة في الآن نفسه ، بالطريقة التي تعومل بها مع المسؤولين الأمنيين المباشرين .. و الذين تمت ترقية بعضهم مباشرة بعد تفجر فضيحة التعذيب بمخافر الأمن في نفس المدينة المذكورة ..بدل تفعيل آلية المحاسبة المربوطة بالمسؤولية انسجاما مع روح و فلسفة الدستور.

الصبار يدعو الحكومة الى الالتزام بإلغاء عقوبة الإعدام

بديعة الراضي

قال محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الانسان، أن المغرب امتنع عن التصويت بإلغاء عقوبة الاعدام لمرتين متتاليتين بالأمم المتحدة، وأنه من غير المعقول أن يستمر الوضع على ما هو عليه، علما بأن المغرب لم ينفذ أي عقوبة في الاعدام منذ سنة 1993 . وأضاف الصبار الذي كان يتحدث في يوم دراسي نظمه فريق الأصالة والمعاصرة بالبرلمان أمس الثلاثاء بالقاعة المغربية، بتعاون مع «الائتلاف المغربي من أجل إلغاء عقوبة الإعدام»، أن هذا الموضوع لا ينبغي أن يخضع لمزيدات سياسية، مشيرا الى أن التقرير الاستعراضي الذي قدمته الحكومة أمام مجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة بجنيف والذي كرس لعقوبة الاعدام في المغرب، لم يتخذ مواقف جريئة في هذا الجانب الذي يشكل إحراجا كبيرا لمغرب ينص في وثيقته الدستورية بالفصل 20 على الحق في الحياة، ناهيك عن رهانات المغرب الكبرى في الانخراط الفعلي والهادف في المنظومة الحقوقية الدولية، للوقوف صفا إلى صف الدول الديمقراطية في مزيد من الانسجام مع تطلعات المجتمع الديمقراطي الحقوقي العادل. وأشار الصبار إلى أن الديانات السماوية ومنها الشريعة الإسلامية، لا تكرس الإقرار بحكم الإعدام، بل إنها تدعو إلى التسامح والعدالة. وكان وزير العدل والحريات في عرضه الاستعراضي حول وضعية حقوق الانسان بجنيف، قد استبعد موضوع عقوبة الإعدام بالمغرب، مما شكل تساؤلات كبرى لدى الرأي العام الحقوقي الدولي، الذي أبرزت تعليقاته عن التناقض الصارخ بين الوثيقة الدستورية التي صوت عليها المغاربة بنعم، وبين الإجراءات التي تتخذها الحكومة في ملفات حساسة تخص صورة المغرب في المجتمع الدولي من قبيل عقوبة الإعدام التي تحدد استراتيجيات العلاقات الدولية في ملفات أخرى سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية. وتشارك في اليوم الدراسي حول «البرلمان وإلغاء عقوبة الإعدام» مجموعة من المنظمات الحقوقية من داخل الوطن وخارجه. وقدمت بهذا اليوم أوراق هامة تشكل مقاربات حقوقية وجنائية ودستورية، ساهمت بها شخصيات معروفة بتصديها لعقوبة الاعدام. في حين توجهت أوراق البرلمانيين التي تقدمت بها الفرق البرلمانية إلى آفاق العمل التشريعي، الشيء الذي سيضع حكومة بنكيران أمام موضوع هام، ترفض الدخول إليه على الأقل في الوقت الحالي. في حين أن المغرب مطالب اليوم بالإعمال الديمقراطي لمقتضيات الدستور الجديد ذات الصلة بالحقوق والحريات، وبالتالي، فإن الفصل المذكور يجب أن يشكل مدخلا رئيسيا للإلغاء النهائي لعقوبة الاعدام والتصديق على البرتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

الصبار:الإعدام استخدم لتصفية حسابات سياسية

فبراير.كوم في الثلاثاء 10 يوليوز 2012 الساعة 11:06

حاول البعض احراج محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالإتيان بأمثلة مغربية حينما توسل بالعديد من الأمثلة العربية التي استعملت فيها عقوبة الإعدام لتصفية حسابات سياسية، وذلك خلال عرضه الذي تقدم به في اليوم الدراسي الذي نظمه حزب الأصالة والمعاصرة.

لكن، الصبار سرعان ما عاد إلى التجربة المغربية، ليعطي أمثلة وهو يؤكد:"طبعا هناك أمثلة مغربية:عمر دهكون ومن معه، شفيق المدني الذي تمت تصفيته سنة 1964 والذي شيع مؤخرا في جنازة تليق بمقامه بعد أن ظل يرقد في قبر مجهول في مقبرة سباتة..والأمثلة عديدة التي تؤكد أن هذه العقوبة المشينة التي يلجأ خلالها إلى قطع الرأس أو الرمي بالرصاص...

تتويجا لثلاث ندوات وطنية شارك فيها باحثون مغاربة وأجانب، وفي أفق إحداث ثلاث متاحف جهوية...

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يعيد نشر ستة أفلام روائية في إطار حفظ الذاكرة والتاريخ

أحمد بيضي

في إطار برنامج مواكبة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة في مجال الأرشيف والتاريخ والذاكرة، أعلن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في بلاغ له، عن إعادته نشر ستة أفلام روائية تروم التعبير عن تجربة الزنازن والأقبية السرية، خلال ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان، أو ما يعرف بسنوات الرصاص، سيما منها التي تم إنتاجها ما بين سنتي 2000 و2004، وذلك «تكريما لمبدعيها وتعزيزا لجهود حفظ الذاكرة التي شملتها توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة»، يضيف بلاغ المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

ويتعلق الأمر، حسب البلاغ، بأفلام «علي، ربيعة والآخرون...»، لمخرجه أحمد بولان، و«طيف نزار»، لمخرجه كمال كمال، و«ذاكرة معتقلة»، لجلالي فرحاتي، و«منى صابر»، لعبد الحي العراقي، و«جوهرة، بنت الحبس»، للمخرج سعد الشرايبي، و«درب مولا الشريف»، للمخرج حسن بنجلون، حيث أوضح المجلس الوطني لحقوق الانسان، أنه يسعى من وراء إعادة نشر هذه الأفلام، التي «يجمعها قاسم مشترك يتجلى في مواجهة المرحلة الأكثر راهنية والأكثر اضطرابا من تاريخ المغرب»، إلى تكريم مخرجيها الذين ساهموا ب«إبداعاتهم هذه في المسار الذي أطلقه المغرب في العشرية الأخيرة لقراءة تاريخه بمقاربات منفتحة ومتعددة»، حسبما جاء في مضمون ذات البلاغ.

و لم يفت المجلس الوطني لحقوق الانسان التذكير في بلاغه بما يفيد «أن المغرب قطع أشواطا هامة في سبيل حفظ الذاكرة والتاريخ الراهن، خاصة مع نشر شهادات معتقلين سابقين وعمل هيئة الإنصاف والمصالحة وتوصياتها المتعلقة بمجال الأرشيف والتاريخ والذاكرة وإحداث المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب وتبني قانون حديث للأرشيف وانطلاق عمل مؤسسة أرشيف المغرب، وانطلاق أولى عمليات جرد الأرشيف المغربي، العمومي والخاص، وإحداث سلك الماستر في تاريخ الزمن الراهن وبناء مركز الدراسات والأبحاث في تاريخ الزمن الراهن».

و لم يفت المجلس الوطني الاشارة إلى أن مبادرته المتعلقة بإعادة الأفلام الروائية المذكورة، تأتي تتويجا لثلاث ندوات كبرى كان قد نظمها في الحسيمة (يوليوز 2011) والداخلة (دجنبر 2011) وورزازات (يناير 2012)، والتي شارك فيها عدد كبير من الباحثين المغاربة والأجانب، بهدف خلق دينامية تستهدف إحداث ثلاث متاحف جهوية لحفظ التاريخ والذاكرة.

بينما ذكر المجلس بما تم القيام به، في إطار تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة من خلال برنامج جبر الضرر الجماعي، ومن ذلك «تمويل عدد من المشاريع الجمعوية المرتبطة بالذاكرة، دون الحديث عن برنامج مواكبة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة في مجال الأرشيف والتاريخ والذاكرة الذي تم إطلاقه سنة 2010، بشراكة مع الاتحاد الأوروبي، والهادف أساسا إلى تعزيز مسار إرساء الديمقراطية وإعمال حقوق الإنسان، بشكل عام، وتيسير تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة المتعلقة بحفظ الأرشيف والبحث التاريخي ونشر وتعميم المعارف حول التاريخ الراهن بالمغرب وحفظ الذاكرة، بشكل خاص»، يضيف بلاغ المجلس الوطني لحقوق الانسان.

ومعلوم أن المجلس الوطني لحقوق الانسان ينظم اللقاءات المتوسطية حول السينما وحقوق الإنسان، وأثناء تنظيمه للدورة الثانية لهذه اللقاءات بالرباط، خلال أبريل العام الماضي، أكد إدريس اليازمي، أن هذه اللقاءات، من أكثر التعابير تجذرا في واقع حقوق الإنسان على مستوى إفريقيا والعالم العربي، وأكثر انفتاحا على صعيد شمال المتوسط، كما أوضح في تقديم الكتيب التعريفي للدورة الثانية، «إن هذه اللقاءات التي ينظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان لم تشأ في دورتها الأولى أو الحالية أن يقتصر دورها على تقديم أفلام تتحدث عن حقوق الإنسان أو تتخذها موضوعا لها»، بل أن ترمي إلى «تعميق النقاش حول مسألة محددة، لكنها ذات امتدادات متشعبة وتكاد تكون لا متناهية، ألا وهي محاولة ملامسة التساؤل حول كيف يمكن للسينما أن تكون رافعة أساسية لتملك ثقافة حقوق الإنسان»، يصرح إدريس اليازمي لعدة وسائل إعلامية، و لم يفت المجلس الوطني لحقوق الإنسان، من خلال لجنته الجهوية لجهة بني ملال- خريبكة، المشاركة ضمن فعاليات مهرجان السينما بخريبكة بندوة حول السينما وحقوق الانسان.

وصلة بالموضوع، سبق للمجلس الاستشاري/ الوطني لحقوق الإنسان أن قام بتوقيع اتفاقية شراكة مع المركز السينمائي المغربي تهم النهوض بثقافة حقوق الإنسان وتشجيع الإنتاجات السينمائية المتعلقة بحفظ الذاكرة وبماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وتنص الاتفاقية على عدة نقاط منها قيم ومبادئ حقوق الإنسان كأحد المعايير لانتقاء الأفلام المرشحة للاستفادة من صندوق دعم الإنتاج، دعم الأفلام الوثائقية والقصيرة المتعلقة بحقوق الإنسان وبالتاريخ الراهن للمغرب وبالذاكرة المتعلقة بماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، مع إدراج الأفلام الوثائقية المتعلقة بالمحاور المذكورة ضمن الأعمال المرشحة للاستفادة من صندوق دعم الإنتاج، ثم دعم الملتقى المتوسطي حول سينما حقوق الإنسان المنظم من طرف المجلس، فضلا عن تحسيس المبدعين في المجال السينمائي للمساهمة في النهوض بثقافة حقوق الإنسان، إلى جانب وضع الأرشيف السينمائي للمركز رهن إشارة الباحثين والمبدعين والعمل بتنسيق مع المجلس على تمكينهم من الإطلاع على الأرشيف واستعماله وفق شروط يحددها الطرفان.

بعد تدخل مارتين أوبري ومجلس حقوق الإنسان: الإفراج عن عضو بالنهج الديموقراطي بعد اعتقاله بمطار محمد الخامس

علم وقع "وجهات نظر" أنه جرى الإفراج عن جمال جلطي، الباحث السوسيولوجي المغربي وكاتب فرع النهج الديموقراطي بمدينة ليل الفرنسية، مساء أمس الإثنين، بعد تدخل عدة جهات من الداخل والخارج. وكان جمال جلطي قد جرى اعقاله فور وصوله إلى مطار محمد الخامس زوال يوم الثلاثاء قادما من فرنسا من أجل المشاركة في المؤتمر الثالث لحزب النهج الديموقراطي الذي ينعقد أيام 13 و14 و4 يوليوز الجاري.

وأفادت مصادر جد مطلعة أن عدة اتصالات أجريت مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان إضافة إلى اتصال أجرته مارتين أوبري، زعيمة الحزب الاشتراكي الفرنسي مع السفارة المغربية بباريس، قادت إلى إخلاء سبيل جمال جلطي، الذي يعد أحد أقرب مساعدي عمدة مدين ليل، مارتين أوبري.

وكشفت مصادرنا أن جلطي، الذي لم يزر المغرب منذ 17 سنة، لم يتعرض لأي سوء معاملة، غير أن أحد رفاقه تعرض لتنعيف لفظي من طرف أمنيين بلباس مدني عندما استفسر عن أسباب توقيف زميله.

وجهات نظر

انفراد:ملف المهيلي الذي اعتقل معافى وغادر السجن معاقا على طاولة الرميد وخبرة طبية لمجلس حقوق الانسان تعري المستور

فبراير.كوم في الثلاثاء 10 يوليوز 2012 الساعة 16:39

أحال المجلس الوطني لحقوق الإنسان ملف الشاب المسفيوي ياسين المهيلي الذي دخل إلى السجن معافى وخرج معاقا على وزارة العدل والحريات.

وتأتي خطوة المجلس الوطني في تكتم تام حول ما إذا أجريت على ياسين خبرة طبية ترصد ما حدث له أثناء فترة سجنه.

ويبقى السؤال مطروحا لماذا سيحيل المجلس الوطني ملف ياسين لو لم تكن هناك خبرة طبية قد أجريت عليه تقول بأنه تعرض للتعذيب، حيث كان قد ظهر في شريط فيديو مباشرة بعد خروجه من السجن وهو في حالة يرثى لها.

حكى ياسين يومها كيف كان السجانون ينزعون ثياب المعتقلين ويُتركون عراة يتحركون بين غرف التحقيق في أول أيام رمضان، وبعدها حشروا جميعا وقدموا لقضاء النيابة العامة حفاة ومنفوخي الأعين، وتم رفض إجراء خبرة طبية على ياسين المهيلي ومن معه، حيث يشهد زملاؤه أنه فقد قدرته على النطق وشلت أطرافه من فرط التعذيب.

وكان المهيلي قد اعتقل سابقا بسبب انتماءه لتنسيقية للمعطلين كانت حاضرة بقوة أثناء مظاهرات 20 فبراير في فاتح غشت الماضي، إلى جانب معتقلين آخرين.

المغرب... أزمات اقتصادية عالقة وإشكاليات حقوقية متجذرة

كمال عبيد
الأربعاء 11-07-2012
طباعة المقال

تشهد المغرب حالة احتقان سياسي وحراك شعبي مستمر منذ وتولى حزب العدالة والتنمية السلطة في ديسمبر كانون الأول في إطار موجة اجتاحت المنطقة من تأييد الحركات الإسلامية وسط انتفاضات الربيع العربي انذاك، وسط المطالبة الشعبية بالإصلاح السياسي والاقتصادي والقضاء على الفساد في البلاد، فيما أثارت موجة الغلاء الواسعة أسعار المحروقات التي أدت الى زيادة فاتورة النقل في الآونة الأخيرة، ردود فعل ساخطة على مستوى القطاعات الشعبية والتجارية.

فقد قامت الحكومة المغربية برفع أسعار المحروقات لمعالجة وضعها في خطوة اعتبرت خطيرة جدا في بلد يشهد أزمة سياسي واقتصادي غير مسبوقة، حيث ويستورد المغرب الذي لا يمتلك موارد طاقة كل حاجاته من النفط تقريبا، فيما أثارت مطالبة حقوقيين للدولة المغربية بضمان ممارسة الحرية الجنسية بالتراضي وخارج مؤسسة الزواج بين رجل وامرأة بلغا سن الرشد القانوني، جدلا في أوساط الإسلاميين السلفيين والمعتدلين في المغرب، في الوقت التذي تشهد فيه المغرب زيادة بعدد مرضى الايدز الذي وصل الى اربعة الاف اصابة عام 2011 ومعظمها تنقل عن طريق العلاقات الجنسية غير المحمية، فيما تتعثر أول رحلة سياحية لسفينة محملة بالمثليين إلى بلد مسلم في المغرب، حيث تعتمد المغرب السياحية بشكل اساسي كمورد اقتصادي وخاصة من غرب أوروبا مما يوفر عملة صعبة ووظائف يحتاجها بشدة اقتصاد البلاد التي تفتقر للثروة النفطية.

من جهة أخرى اندلعت مواجهات بين سكان غرب المغرب وقوات الأمن المغربية بعد احتجاج السكان على ما سطو على أراضيهم الزراعية اسماها الإعلام المغربي ب"ثورة الأرز"، في المقابل تتهم السلطات المغربية هؤلاء الفلاحين بالإخلال الأمن العام واتلاف الممتلكات وتكوين عصابة اجرامية الى جانب عرقلة مشروع مرخص له من السلطات المغربية"، ففي ظل استمرار الأزمات الاقتصادية الممثلة بموجة الغلاء المحرقات وفاتورة النقل وترادفها الأزمات السياسية الممثلة ثورة الأرز الشعبية، ناهيك عن الجدل الحاد بين الإسلاميين واللبراليين كلها أمور تضع المغرب أمام مأزق سياسي جديد سيكون له عواقب جسيمة على الأصعدة كافة.

فيما أعلنت الحكومة المغربية رفع اسعار المحروقات بنسبة 20 بالمئة للبنزين و10 بالمئة للغازول، وتلي هذه الزيادة ارتفاع سعر البرميل على الصعيد العالمي، كما اضاف المصدر نفسه الذي اوضح ان سعر هذا البرميل يبلغ 118 دولارا في هذه السوق حاليا، لذلك قال المصدر ان ميزانية الدولة تنوي اصدار قانون تمويل يستند الى سعر 100 دولار لبرميل البرنت، لذلك ارتفع سعر ليتر البنزين درهمين (سعر الليتر في الوقت الراهن 12,24 درهما، اي 1,11 يورو)، وسعر الغازول درهما واحدا (بات سعر الليتر 8,20 دراهم بدلا من 7,20)، كما اضاف المصدر، وذكر المتحدث باسم الحكومة مصطفى الخلفي ان الدولة المغربية "ما زالت تدعم المشتقات النفطية بنسبة 65 بالمئة". ويشكو صندوق التعويضات من هذا الدعم الذي يصفه بأنه "عبء كبير على موازنة الدولة"، وتقول مجلة الحياة الاقتصادية الاسبوعية القريبة من اوساط رجال الاعمال، ان الاشهر الثلاثة الاولى من 2012 اثبتت ان متوسط سعر طن النفط الذي يستورده المغرب ارتفع 18,6 بالمئة وبلغ 6955 درهما (632 دولارا) اي بزيادة 1089 درهما (99 يورو) بالمقارنة مع الفصل الاول في 2011، كما تفيد الارقام الاخيرة لمكتب الصرف، كذلك سجل سعر طن الغازول والفيول (يستورد المغرب ايضا مشتقات مصفاة) ارتفاعا بنسبة 18,5 بالمئة وبلغ 7418 درهما (674 يورو) اي بزيادة 1157 درهما (105,15 يورو) بالمقارنة مع الفترة نفسها من 2011.

فقد يحاكم القضاء المغربي 20 شخصا من اصل 35 اعتقلوا على خلفية مواجهات اندلعت بين الأمن والفلاحين في مناطق قرب مدينة العرائش غرب المغرب اسماها الاعلام المغربي ب"ثورة الأرز"، ويمثل هؤلاء المتهمون امام النائب العام بمحكمة الاستئناف بطنجة (شمال غرب) في القضية التي اطلق عليها الاعلام المغربي ب"ثورة الأرز" او "ثورة الناموس" التي شهدتها منطقتا الشليحات والسحيسحات والقرى المجاورة لهما، والتابعة لإقليم العرائش غرب المغرب، ويلاحق القضاء المغربي عشرين متهما معتقلين وثمانية اشخاص آخرين في حالة سماح بعد ان اخلى سبيل 15 منهم (من بينهم نساء وطفل قاصر)، بتهم "الاخلال بالأمن العام واتلاف الممتلكات وتكوين عصابة اجرامية الى جانب عرقلة مشروع مرخص له من السلطات المغربية"، واندلعت مواجهات بين سكان هذه المناطق وقوات الأمن المغربية بعد احتجاج السكان على ما اعتبروه "سطو" شركة اسبانية متخصصة في زراعة الارز على اراضيهم و"عدم احترامها لاتفاق مسبق" بخصوص اقامة "حزام لحماية السكان من الحشرات الضارة"، وقالت وزارة الداخلية المغربية في بيان ان هناك "تفاهما حدث بين ممثلي السكان والسلطات والشركة خلص الى احداث حزام للحماية ضد الحشرات عرضه 150 مترا وطوله عشرة كيلومترات"، وانها لن تسمح بأي "عرقلة لحرية العمل والتجول"، وقال بيان صدر عن المجلس الوطني لحقوق الانسان (حكومي) ان وفدا من لجنته الجهوية لحقوق الانسان بطنجة "استمعت الى شهادات سكان دوار الشليحات ووقفت عند مخلفات هذه الأحداث"، اضافة الى "تنظيم قافلة طبية بعين المكان لمعالجة الجرحى الذين لم يتوجهوا للمستشفى"، وارسل المجلس لجنته الجهوية الى المناطق التي شهدت هذه الأحداث الثلاثاء الماضي من اجل "التحري والوقوف على حجم وآثار احداث الشليحات والسحيسحات" حسب البيان.

وقال مصدر مسؤول في المجلس انه "تمت احالة التقرير حول الأحداث على المجلس في الرباط"، ويفترض ان يقدمه للسلطات المعنية. و لم يحدد القانون ان كانت النيابة العامة ملزمة بالأخذ بالتوصيات الواردة في تقارير المجلس ام لا، كما لا يملك الحق في تحريك المتابعة القضائية، وقال تقرير للجمعية المغربية لحقوق الانسان انه لم يتم احترام الاتفاق بين السكان والشركة ما تسبب في مواجهات استعمل فيها الامن الرصاص المطاطي والقنابل المسيلة للدموع، وخلفت اكثر من 100 جريح بعضهم في حالة حرجة، وكانت المحكمة الابتدائية بمدينة القصر الكبير (غرب العرائش) اصدرت حكما بالسجن ستة اشهر مع النفاذ في حق متهمين ينتميان لقرية الشليحات بتهم تتعلق ب"العصيان وحمل السلاح والضرب والجرح العمد واهانة موظفين عموميين اثناء قيامهم بعملهم"، وكان الشخصان المذكوران اعتقلا منذ اكثر من شهر.

من جهته قال وزير الصحة المغربي الحسين الوردي ان هناك حوالى اربعة الاف اصابة جديدة بفيروس الايدز في المغرب، 80 % منها "لا علم لهم باصابتهم بالفيروس"، معتبرا ان ذلك يشكل عاملا أساسيا لانتقال العدوى، وقال الوزير المغربي خلال انطلاق الحملة الوطنية لمحاربة فيروس الإيدز في الرباط، انه يحتمل ان تكون هناك اربعة الاف اصابة جديدة بالفيروس قد حدثت سنة 2011، بينما لم يكشف منها إلا عن 753 حالة، واضاف الوزير في كلمة بمناسبة اعطاء انطلاقة الحملة، ان عدد الأشخاص الذين يحملون الفيروس في المغرب يقدر حسب آخر إحصائيات انجزت سنة 2011 بحوالي 29 الف شخص، في حين لم يتعد عدد الحالات المصرح بها 6453حالة، وتستمر هذه الحملة ح مع استمرار خدمة الكشف بعد انتهاء الحملة، وتهدف الحملة حسب الوزير الى توعية المواطنين لاسيما الشباب والنساء بخطورة الإصابة بهذا الداء واهمية الكشف المبكر عنه من خلال إجراء تحليل الدم، وستغطي هذه الحملة الوطنية جميع مناطق المغرب.

وحسب آخر أرقام نشرتها المنظمة الافريقية لمحاربة الإيدز فإن النساء هن الاكثر اصابة بالداء بنسبة 48 %، وتنتشر غالبية الاصابات في ثلاث مناطق من المغرب، هي سوس ماسة درعة (جنوب غرب) بنسبة 25 %، ومراكش تانسيفت (وسط) بنسبة 18 % والدار البيضاء الكبرى، بنسبة 12 %، وتشهد المناطق الحضرية اعلى نسبة من المصابين، بنسبة تفوق 78 %، وتعد العلاقات الجنسية غير المحمية على راس قائمة طرق انتقال العدوى بالداء في المغرب، بنسبة 89 في المائة، وحسب تقديرات وزارة الصحة المغربية فإن هناك ما يزيد عن 14000 متعاطي للمخدرات عبر الحقن وهذه المجموعة البشرية تعتبر أكثر تعرضا من غيرها للإصابة بفيروس الايدز والالتهاب الكبدي" سي".

L'EGE fête ses premiers lauréats
Après 3 ans d'études dont la dernière à l'étranger
Le second cycle de l'EGE démarre en septembre prochain

APRÈS sa création en 2008, l'Ecole de gouvernance et d'économie de Rabat (EGE) commence à accueillir les fruits de son projet éducatif. Ainsi, la cérémonie de remise des diplômes aux lauréats de la première promotion du premier cycle de l'EGE a été organisée vendredi dernier.

L'effectif de cette première promotion s'élève à 27 étudiants qui ont poursuivi avec succès les trois années du premier cycle. Le cursus pédagogique de ce cycle s'articule autour de quatre grandes disciplines: le droit, l'économie, la science politique et l'histoire.

«La première année a été marquée par des cours sur les enjeux géopolitiques dans les différents continents», se rappelle un lauréat de l'EGE. Et également par l'étude de l'histoire du Maroc avant et après le protectorat. Une maîtrise parfaite des trois langues arabe, français et anglais est une condition pour poursuivre le cursus du premier cycle. Ce dernier comporte également des stages à partir de la première année dans les entreprises publiques et privées. Mais le moment fort de cette période de scolarité reste incontestablement la troisième année que l'étudiant doit passer dans une université étrangère.

Après Science Po de Paris, la direction de l'EGE a développé des partenariats avec plus d'une trentaine d'universités dans plusieurs pays: Allemagne, Espagne, Canada, USA, Argentine, Chine, Sénégal. Après le premier cycle, les lauréats peuvent préparer le diplôme du second cycle qui sera ouvert en septembre prochain portant sur les «Financements internationaux de projets dans les pays émergents».

L'objectif de l'EGE est «le renforcement des sciences politiques, économiques et sociales dans la formation des décideurs des secteurs public et privé.

Enfin, la remise des diplômes a été marquée par la présence de Driss El Yazami, président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH). Profitant de l'occasion, il a souligné qu'en 2016, le nombre de bacheliers pourra atteindre 300.000 étudiants. Donc le développement d'un partenariat public-privé en matière d'enseignement supérieur s'impose pour assurer une formation de qualité. Une telle formation est nécessaire pour les décideurs du Maroc de demain.

Capital humain
Quelle formation pour les élites de demain ?

Les élites du Maroc de demain sont formées, forgées, aujourd'hui même, aux réalités du monde qui les attend. Les jeunes qui viennent de sortir de la première promotion de l'École de gouvernance et d'économie, à Rabat, sont un exemple parmi d'autres de ce que ces élites promettent en termes de compétences et de qualité du capital humain

Dans ce grand amphithéâtre de la Fondation Mohammed V, où les cœurs des lauréats battent la chamade et où l'émotion des parents et des enseignants est au plus fort, un être aura manqué ce soir du 7 juillet. Cet être, c'est feu Meziane Belfqih, ce «mentor» à qui il sera rendu hommage, un visionnaire qui avait rêvé et planifié deux grandes écoles à Rabat qui, aujourd'hui, et malgré leur jeune âge, ont atteint leur vitesse de croisière : l'École de gouvernance et d'économie (EGE) et l'Université internationale de Rabat (UIR). Un autre «mentor» a ouvert la cérémonie, Driss Yazami, président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et du Conseil de la communauté marocaine à l'étranger (CCME), qui avait accompagné la création de l'UIR en rappelant en 2009 que «ce projet se trouvait à la jonction de deux dynamiques de fond», en l'occurrence les mutations en cours au Maroc et les mutations au sein de la communauté marocaine à l'étranger. Le vaste mouvement de réformes, disait-il, conjuguait une forte volonté politique de l'État, animée par Sa Majesté le Roi Mohammed VI et une société en mouvement.

M. Yazami était revenu sur les grandes mutations que connaît l'immigration : une forte expansion démographique, la féminisation et le rajeunissement, mais surtout «l'extraordinaire développement du niveau socioculturel». C'est cette diaspora, ce sont ces compétences qui fourniront l'encadrement et les enseignants de l'UIR. Ce samedi 7 juillet 2012, le président du CNDH rappelle les trois enjeux essentiels perceptibles à travers cette cérémonie de remise des diplômes aux lauréats de la première promotion de l'EGE qui a ouvert ses portes le 11 septembre 2009. Le premier se décline sous forme de défis : il faudra former en 2016, c'est-à-dire demain, quelque 300 000 bacheliers et le partenariat public-privé pourrait être la solution pour répondre à cette très forte pression. Le deuxième enjeu, c'est la formation des élites et la qualité des enseignants qui doivent porter la dynamique de l'enseignement. L'EGE, dit-il, a relevé ce défi. Le troisième enjeu, c'est la justice sociale, c'est donner la possibilité aux plus méritants et de condition modeste de poursuivre leurs études grâce au système de bourses que l'École accorde.

Comment former au mieux les jeunes cadres de demain ? Quelles sont les aptitudes requises et les règles de formation ? C'est l'objet de ce dossier réalisé à travers les extraits des interventions des enseignants et encadrants de l'école EGE, qui au-delà de l'ingénierie pédagogique qui vise à inculquer des savoirs, encouragent des attitudes, une capacité à la prise de parole, à l'expression, à la collaboration, à la création, pour former les citoyens de demain, bien intégrés dans leur environnement et ouverts au monde. C'est ce que nous résume Marie-Claude Azzouzi, directrice exécutive qui traduit ainsi la démarche de l'école : «nous avons tout d'abord conçu une transmission des savoirs qui est centrée sur les connaissances qu'un manager marocain doit maîtriser impérativement : connaître le système institutionnel et politique du pays, connaître les théories et les politiques du développement, les mécanismes de création de valeur, la connaissance de l'histoire politique de la région, mais aussi l'analyse et la compréhension des différents modes

organisationnels. À partir de ces enseignements théoriques, l'étudiant doit bâtir un certain nombre de compétences comme celle de développer une vision globale et systémique d'une politique d'organisation, poser un diagnostic "réfléchi" d'une situation à dimension stratégique, mais aussi savoir se positionner de manière positive dans un collectif organisé, savoir présenter et défendre une opinion ou un projet politique, travailler en réseaux, savoir créer des relations assertives et empathiques avec ses collaborateurs».

Alain Debels, directeur de la Formation continue et du Développement personnel de l'EGE, abonde dans ce sens et déclare qu'«il semble pertinent de repenser les leviers de la mobilisation et de la responsabilisation, tant collectives qu'individuelles, d'intégrer la construction d'une intelligence stratégique collective comme levier majeur de performance globale, de reconsidérer les paradigmes et les comportements managériaux et de revisiter l'exercice même du pouvoir afin d'optimiser les réponses de "capital humain" à donner aux défis et aux enjeux des organisations. Sensibiliser les étudiants du deuxième cycle de l'EGE à ces nouveaux champs du possible en matière de leadership et accompagner les cadres dirigeants en activité à les implanter au sein de leurs structures respectives sont les missions que s'est assignées l'Institut du Leadership, créé au sein de l'École pour renforcer l'esprit d'entrepreneurship, de coopération et de mobilisation collective».